الفصل الثالث

تطور الاتصالات الفلسطينية
بالقوى الإسرائيلية والإدارة الأمريكية

أولاً: ازدياد وتيرة الاتصالات الفلسطينية بالقوى الإسرائيلية

لم تكن الاتصالات الفلسطينية مع بعض الشخصيات الإسرائيلية، التي تؤمن بضرورة التعايش بين الطرفين وليدة اللحظة بل سبقتها بمراحل، لكنها بعد الخروج الفلسطيني من بيروت تواترت وكثُرت اللقاءات بين الطرفين. وفي ضوء العجز الفلسطيني في ايجاد وسيلة تنسلّ منها القيادة الفلسطينية للاعتراف الدولي بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، أدركت تلك القيادة أن الاتصال غير المباشر مع قوى السلام الإسرائيلية؛ بإمكانها فتح الطرق أو بعضاً منها أمام القبول الأمريكي والإسرائيلي بمنظمة التحرير كطرفٍ مفاوض عن الشعب الفلسطيني.

ويبدو أن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، كانت على الدوام حُلماً لدى البعض في الجانبين. فقد حاول موشيه دايان وزير الدفاع الإسرائيلي بعد عام 1967 المبادرة إلى فتح قناة تفاوضية مع التنظيمات الفلسطينية، ولكن تلك المحاولة فشلت. كما أن القيادة الفلسطينية حاولت طوال سنوات بعد ذلك إعطاء إشارات باستعدادها للتفاوض، ولكن الحكومة الإسرائيلية كانت ترفض ذلك. وهكذا: استقرّت الاتصالات بين الطرفين طوال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي على اعتماد وسيطٍ ثالث، أو الاتصال عبر اليسار الإسرائيلي. وظلّت معظم تلك الاتصالات محصورة في الجانب الفكري السياسي، وذات طبيعة تمهيدية أكثر مما كانت اتصالات سياسية عملية. ولم يتغيّر الوضع تقريباً إلاّ بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى من جهة، وثبوت الاستعداد الرسمي العربي للتخلي عن القضية الفلسطينية، كما حدث في القمة العربية بعمّان قبل الانتفاضة بقليل من جهةٍ أخرى، ثمَّ جاء الاجتياح العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية عام 1991 بنتائجهما الكارثية

على الوضع العربي، لتمهّد الطريق لأول مفاوضات رسمية بين إسرائيل والفلسطينيين في مؤتمر مدريد للسلام [1].

لذلك: لم تجد القيادة الفلسطينية أمامها من محيص سوى البدء بمسلسل القفز على ثوابت منظمة التحرير، والميثاق الوطني الفلسطيني، وإرادة الكفاح المسلح؛ لتنتقل بطور الفكر السياسي الفلسطيني من طور الكفاح الهادف للتحرير إلى طور أشباه الحلول، مع غياب الإستراتيجية الوطنية الثابتة القادرة على مواجهة المستجدّات والتطورات، والتنبؤ بتجليّات المستقبل ومواجهة المتغيّرات على الساحات المحلية والإقليمية والدولية والتعامل معها، وهو ما شكّل تخبّطاً في الأداء والممارسة، حيث وجدت القيادة الفلسطينية فيه تعبيراً عن نهجها وتطلعاتها في البحث عن ظلال تستظل بها؛ فوجدت ضالتها المنشودة في ظلال الرغبة العربية الرسمية المحمومة في التعامل مع إسرائيل كواقعٍ لا يمكن إزالته وإزاحته، مستسلمة لعملية الغزو التاريخي والسلب الممنهج ضد الشعب الفلسطيني [2]. وإزاء ذلك وجدت القيادة الفلسطينية نفسها تتجه نحو قنوات غير رسمية، سواء مع إسرائيل أو مع الإدارة الأمريكية.

وكانت فكرة الاتصال بقوى إسرائيلية، قد بدأت تراود القيادة الفلسطينية منذ انتهاء حرب عام 1973؛ فصلاح خلف (أبو إياد) الرجل الثاني في منظمة التحرير قال ما نصّه: **"ينبغي أن ننتهي من سلبية ومزايدات الماضي! فالـ (لا) التقليدية في الحركة الفلسطينية ليست ثورية وجوباً، ولا الـ (نعم) شكل من أشكال الخيانة ضرورةً، بل قد يكون الرفض على العكس طريقة في الهروب من المشاكل، وفي التزيي بزي النقاء العقائدي المنحول"** [3]. ولم يكن صلاح خلف من تناول ذلك الموضوع بمفرده، بل أن عدداً آخر من قيادات حركة فتح ومنظمة التحرير بدأوا في طرح فكرة الاتصال بالقوى الإسرائيلية، كان من أشهرهم محمود عباس (أبو مازن) أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ومسئول التعبئة والتنظيم في حركة فتح والذي أكّد على ضرورة العمل على الاتصال بالقوى الإسرائيلية،

---

[1]- حلمي موسى، "منظمة التحرير وإدارة المفاوضات مع إسرائيل". في محسن محمد صالح (تحرير)، **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء**، ط1، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007م (1428هـ)، ص145-146.

[2]- عاروري، **أمريكا الخصم والحكم**، ص316.

[3]- خلف، **فلسطيني بلا هوية**، ص217.

لإجراء حوار معها للتوصّل إلى سلام مع إسرائيل، وقد تمَّ توجيه هجوم عنيف لذلك: المطلب من قِبل مختلف الأوساط الفلسطينية والعربية الرسمية منها والشعبية [1]. فمحمود عباس كان قد أكّد على أنه بعد عام 1977: "**عقدنا عشرات اللقاءات وحضرنا عشرات المؤتمرات التي تضم إسرائيليين من مختلف الاتجاهات، سواء من حركة السلام الآن، أم من اليهود الشرقيين الذين كنا نحاول أن نجعل منهم جسر سلام بين الفلسطينيين وإسرائيل**" [2].

وكان محمود عباس قد أعطى أوامره لعصام السرطاوي بالبدء بالاتصالات مع الإسرائيليين، وهو ما أقرَّ به علانيةً في الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني من 12 - 22 آذار (مارس) 1977، وحدد عباس التحرّك في اتجاهين: **الأول:** نحو اليهود الشرقيين الذين عاشوا في البلدان العربية وتركيا وبلغاريا. **والثاني:** مع القوى اليهودية المناصرة للسلام والتي أطلقت على نفسها اسم (حركة السلام الآن). وبالتالي: فإن خوض مسلك التسوية والاتصالات مع القوى الإسرائيلية، لم يكن سوى قناعات سياسية راسخة لدى بعض قيادات المنظمة وخصوصاً المنتمين لحركة فتح وعلى رأسهم محمود عباس صاحب تلك النظرية، في إدارة الصراع سلمياً حسب مفهومه [3].

وبالقطع: لم تبارك كافة أطياف القيادة الفلسطينية تلك الاتصالات، ومع ذلك: فقد تواصّلت اللقاءات ولم يثنِ التيار المؤيد لتلك الاتصالات أي شيء عن مواصلة ذلك المسلك، بالرغم من اغتيال الكثير ممن قاموا بها، وكانوا ممثلين للمنظمة في أوروبا الغربية مثل: رؤوف القبيسي ممثل منظمة التحرير في باريس، وعلي ياسين ممثلها في الكويت، وسعيد حمامي في لندن، وعز الدين قلق ممثلها في باريس، وإبراهيم عبد العزيز ممثلها في قبرص، ونعيم خضر ممثلها في بروكسيل، وماجد أبو شرار ممثلها في روما، ومن ثمَّ مهندس الاتصالات عصام السرطاوي في لشبونة أثناء اشتراكه في مؤتمرٍ مع شمعون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي في 10 نيسان (أبريل) 1984. الأمر الذي جعل القيادة الفلسطينية المؤيدة لخط الاتصالات السرية تبحث عن مكانٍ أكثر أمناً لإجراء تلك الاتصالات؛ فاختارت المغرب نظراً لدور عاهلها الحسن الثاني في التمهيد للاتصالات المصرية - الإسرائيلية وإيمانه المطلق بالسلام، ولكن بسبب زيارة

---

[1] - عباس، **طريق أوسلو**، ص27؛ هيكل، **سلام الأوهام، المفاوضات السرية**، ص53.

[2] - عباس، **طريق أوسلو**، ص30.

[3] - المرجع السابق، ص27-28.

الرئيس المصري السادات لإسرائيل، أصبح الحسن الثاني متحفظاً تجاه مغامرة جديدة؛ فوجّه وفد المنظمة إلى القاهرة لإجراء مثل تلك الاتصالات [1].

وتلقّفت القاهرة ملف الاتصالات السرية بين الفلسطينيين وقوى السلام الإسرائيلية، حيث قامت السلطات المصرية بترتيب قناة اتصال سرية بين سعيد كمال مدير مكتب منظمة التحرير في القاهرة والدكتور ستيفن كوهين (Stephen Cohen) المفكر السياسي النشط، والذي كان يعمل وقتذاك في أحد مراكز الدراسات اليهودية في نيويورك، وكان ذلك المركز يعمل مباشرةً تحت رعاية المنظمة الصهيونية العالمية. وتمَّ عقد أول اجتماع بينهما في الإسكندرية بحضور السفير المصري تحسين بشير؛ كممثلٍ شخصي عن الرئيس السادات [2].

والمتتبّع لتلك الاتصالات، يرى بأن قيادة المنظمة، شرعت بتلك الاتصالات مع ما يتم تسميتهم بقوى السلام الإسرائيلية بشكلٍ فردي غير منظّم سياسياً، مستندةً بذلك على رؤية حركة فتح التي تمكّنت من تمرير ذلك التوجّه في إقرار المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثالثة عشرة، وأعاد التأكيد على موقفه في الدورة السادسة عشرة، والتي أعقبها لقاء صلاح خلف مع وفد حركة السلام الآن في المجر في 11 آذار (مارس) 1983 تحت رعاية مجرية، وحضر اللقاء عن الجانب الإسرائيلي: الصحفية حنّا زيمر وبعض أعضاء حزب العمل. ثمَّ توالت اللقاءات ما بين الأعوام 1986 - 1989، حيث انعقدت ثلاثة لقاءات في رومانيا، **الأول:** في 6 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1986، **والثاني:** في المجر في 12 حزيران (يونيه) 1987، **والثالث:** في إسبانيا في 5 تموز (يوليه) 1989، كما سبق الإشارة. وكان اللقاء الأخير هو الأهم حيث نظّمته السيدة سيمون بيتون اليهودية المغربية، وحلقة الوصل في ترتيب معظم اللقاءات والاتصالات بين الطرفين، وحضره شلومو الباز الأستاذ الجامعي وأحد كبار موظفي الوكالة اليهودية، وسيرج بوردوغو رئيس الطائفة اليهودية في المغرب، ونعيم جلعادي رئيس طائفة اليهود الشرقيين في الولايات المتحدة، وأندريه آزولاي رئيس جمعية حوار وهوية، بالإضافة إلى أربعين شخصية يهودية شرقية من إسرائيل وخارجها [3].

---

[1] - هيكل، **سلام الأوهام**، ص59؛ موسوعة ويكيبيديا؛
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D8%B5%D8%A7%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D8%B7%D8%A7%D9%88%D9%8A

[2] - هيكل، **سلام الأوهام**، ص62.

[3] - عباس، **طريق أوسلو**، ص14، 33.

وكان يوجد في تونس لجنة خاصة بمنظمة التحرير، من مهامها: متابعة عمل القنوات السرية وتحليل نتائج الاتصالات الجارية فيها، وتقوم بمناقشتها مع ياسر عرفات شخصياً، وكانت تلك المسئولية واقعة على محمود عباس ومعه هاني الحسن. ومن محصّلة الاتصالات وتحليل المعلومات، باتت القيادة الفلسطينية تقترب يوماً بعد يوم من ضرورة الاعتراف بإسرائيل في إطار القرار (242). ولم تكن تلك نتيجة المعلومات والتحليلات فقط، لكن ذلك كان الطلب الصريح من القاهرة وواشنطن كليهما معاً [1].

وفي محاولةٍ لاسترجاع الماضي، فبالإمكان تقسيم تلك الاتصالات السرية إلى مرحلتين: **الأولى:** اتسمت بالتمهيد توطئةً للتآلف بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي والتي أُطلق عليها اسم **المرحلة الاستطلاعية**، وقد اتّسمت بالسرية البالغة وترجع بداياتها إلى عام 1968، والتي لم يُكشف عنها إلاَّ في منتصف السبعينات من القرن الماضي، بعد أن كلّف ياسر عرفات ممثل المنظمة في لندن سعيد حمامي بفتح قناة سرية مع الإسرائيليين، أتاحت لعرفات فرصة إرسال رسالة إلى اسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي حينذاك. وفي عام 1975 تمكّن إدوارد مورتيمر (Edward Mortimer) الصحفي بصحيفة (التايمز) اللندنية (The Times)، من عقد لقاء جمع بين حمامي ويوري أفنيري في لقاء تفاوضي لم يُكشف عنه إلاَّ بعد عشرة أعوام في كتاب (العدو الصديق) لأفنيري. وتلك المحاولات تزامنت مع محاولات المجلس الإسرائيلي – الفلسطيني للسلام، والذي ضمَّ إسرائيليين أمثال: يعقوب أرنون المدير السابق لوزارة المالية الإسرائيلية، والجنرال السابق متتياهو بيليد وأعقب ذلك مجموعة من الاتصالات التي جرت في براغ في تشيكوسلوفاكيا عام 1976. واعترف العديد من هؤلاء الإسرائيليين الذين شاركوا في تلك اللقاءات، بأنه تمَّ تحديد هدف مبدئي لها متمثلاً بسد فجوة من الحقد وسوء الفهم بين الطرفين، وأنها أتاحت لهم الفرصة لرؤية جانب آخر من القيادة الفلسطينية. أما الهدف الفلسطيني فتمثّل في إرسال إشارات واضحة للإسرائيليين، تبيّن اعتماد النهج البراغماتي في برنامج وفكر منظمة التحرير، وبخاصة حركة فتح كبرى فصائل المنظمة.

والثانية: بدأت مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، وهو ما قُدّر بأنها مرحلة صياغة التقارب لإنضاج بيئة السلام النهائي حسب الأعراف والقناعات، التي ترسّخت لدى القيادة

[1]- هيكل، المفاوضات السرية، ص203.

الفلسطينية في تلك: المرحلة، والتي اعتمدت على تشريع دورات المجلس الوطني الفلسطيني للحوار مع القوى الديمقراطية الإسرائيلية، والتي ازدادت وتيرتها سرعةً بعد عام 1983، أي بعد الخروج الفلسطيني المسلح من لبنان وهو ما يُبرز تعمّق حالة اليأس لدى منظمة التحرير في تلك الفترة، حيث مثّلت حالة من الركود والتراجع غير المسبوق للمنظمة على المستويين: العربي والدولي، لدرجة أن عدداً قليلاً من العواصم العربية، باتت تستقبل ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة بعد تركه منتظراً لعدة ساعات [1].

وعلى ما يبدو فإن الموقف الفلسطيني لم يكن بمفرده يعاني من تحولٍ انحداراي، بل إن الفكر السياسي الإسرائيلي شهد في تلك الفترة تحولاً أيضاً، وهو ما دعا شمعون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلي عام 1988 للقول في لقاء فكري بعنوان: (كيف يفتح لنا العرب بلادهم؟) حضره بعض القادة الإسرائيليين: "**أدعوكم أن تفكروا معي في كيفية التخلّص من قادتهم** (أي قادة المنظمة) **وعناصرهم الأساسية، ذلك أن الحرب لم تعد تجدي معهم ... فنحن نحارب السراب!! ... إن أعداءنا الفلسطينيين: ليسوا هم أولئك الذين بجوارنا فقط ... إن أعداءنا الحقيقيين في كل أنحاء العالم... فليست هناك دولة لا يوجد بها فلسطينيون في فرنسا وألمانيا وحتى في الولايات المتحدة... هم يطلبون منا الاعتراف بالفلسطينيين... فلماذا لا نعترف بهم... وندعوهم للعيش معنا؟... ففي هذه الحالة سيكون أعداؤنا أمام أعيننا، ويمكن التخلّص منهم يوم أن نقرر ذلك بطائرة إسرائيلية واحدة، لننهي في لحظةٍ كل آلامنا**" [2].

وعلى الرغم من ارتفاع وتيرة الانتفاضة الفلسطينية والقمع الإسرائيلي لسكان الأراضي المحتلة، فقد استمر فتح قنوات اتصالات بين الطرفين لكنه امتد هذه المرة للداخل الفلسطيني؛ فتمَّ عقد اجتماعاً سرياً في القدس في شباط (فبراير) 1989، بين شخصيات فلسطينية برئاسة فيصل الحسيني وإسرائيليين من حزب العمل والمابام منهم: حاييم ريمون، وبانيرتسابان، تلته اجتماعات مع قيادات محلية من الدرجة الأولى وقيادات من المنظمة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي بداية عام 1991 كشفت مصادر إسرائيلية أن إسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي، اجتمع سراً خمسين مرة بقيادات محلية فلسطينية من الداخل من

---

[1]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص113.

[2]- مصطفى بكري، **غزة – أربعا أوراق السرية**، ط1، القاهرة، مركز الفكر العربي للدراسات والنشر، 1993، ص29.

بينهم: إلياس فريج رئيس بلدية بيت لحم، وفيصل الحسيني، والدكتورة حنان عشراوي الأكاديمية الفلسطينية، ورضوان أبو عياش رئيس رابطة الصحفيين العرب في القدس، وحنا سنيورة رئيس تحرير صحيفة الفجر، وزهيرة كمال. وانصبّت تلك اللقاءات كلها في مناقشة خطة شامير التي أعلنها عام 1989، والتي كانت تقترح وقف الانتفاضة وإجراء انتخابات في مناطق التجمعات السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة مع استثناء فلسطيني القدس؛ لإقامة حكم ذاتي محدود من خلال قيادة محلية تتولى شؤون الإدارة المدنية، مع ارتباطها أمنياً وعسكرياً بإسرائيل لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات. وكل ذلك كان تمهيداً لنضوج الظروف والمناخات السياسية لتوقيع تفاهمات أوسلو عام 1993، والتي كانت قد سبقتها سلسلة من الاتصالات السرية قبيل انعقاد مؤتمر مدريد عام 1991، وكان من أهمها مفاوضات هلسنكي في فنلندا صيف عام 1991، بمبادرة من مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، واتصالات استوكهولم في السويد التي ضمَّت: رادي تسوكر وأبراهام تامير مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية، بالإضافة إلى لقاءات نيويورك بالولايات المتحدة بين غرود نوبيك المستشار السياسي لشمعون بيريز ومبعوث من طرف ياسر عرفات، ولقاء في فينّا في النمسا بين: إيلي هلالي مساعد شامير، وعبد الرزاق اليحيى عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير[1].

ومما سبق بيانه يتضح لنا: أن الاتصالات السرية بين القيادة الفلسطينية تحت مسمياتها المختلفة والإسرائيليين وحتى تاريخ توقيع اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) عام 1993، كانت كلها تنصب حول المبادئ التي أعلنها شامير في مبادرته عام 1989 والتي مثّلت إطاراً للحلول المقترحة، مما يعني أن القيادة الفلسطينية ومنذ الخروج من بيروت بدأت ثوابتها الوطنية تتآكل رويداً رويداً، لتجد نفسها في نهاية المطاف وقد سُلبت كل مقومات الصمود أمام التعنت الإسرائيلي، والرضوخ لمطالبه السياسية، كما سيتم بيانه فيما بعد.

ثانياً: تطور الاتصالات الفلسطينية مع الإدارة الأمريكية

وكانت إدارة الرئيس جيمي كارتر قد اشترطت طبقاً للتعهّد الذي أصدره هنري كيسنجر لإسرائيل عام 1975، بأن الولايات المتحدة لن تعترف بالمنظمة أو تتفاوض معها، إلاَّ إذا

[1]- الأخرس، تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية، ص113؛ عز الرجال، "القضية الفلسطينية"، ص174.

اعترفت الأخيرة بحق إسرائيل في الوجود وبالقرار الدولي (242) قبل أن يتمَّ التعامل معها. غير أن كارتر وقّع في 17 آب (أغسطس) 1977، قانوناً يلغي شروط حصول شخصيات سياسية من المنظمة، على إذنٍ من وزارة العدل الأمريكية لزيارة الأراضي الأمريكية، وهو المشروع الذي قدّمه السناتور الأمريكي جورج ماكجفرن (George McGovern)، إلاَّ أن ذلك القانون لم يصمد طويلاً حيث تمَّ العمل به لمدة عامين فقط، ثمَّ تمكّن مؤيدو إسرائيل في الكونجرس من إبطاله في 10 آيار (مايو) 1979. ومع ذلك فإن إلغاء ذلك القانون لم يمنع إدارة الرئيس كارتر من القيام بعدة اتصالات غير مباشرة مع منظمة التحرير، من خلال شخصيات أمريكية مثل وليام سكرانتون (William Scranton) حاكم ولاية بنسلفانيا الذي التقى ممثلاً كبيراً في المنظمة في باريس في تموز (يوليه) 1977. كما تسلّم الرئيس كارتر رسالة من قيادة المنظمة فحواها، أن المنظمة أخذة في تعديل مطالبها، وكذلك الأمر قابل لاندروم بولبخ رئيس مؤسسة (هبات ليلي) (Lily Endowment) ياسر عرفات مرات عدة. وكان بولبخ قد حمل للرئيس كارتر رسالة من عرفات، يشير فيها إلى أن المنظمة سوف تقبل بالقرار (242) إطاراً لمؤتمر جنيف، الأمر الذي دفع كارتر إلى تليين مواقفه منها، وأدّى إلى فتح حوار مع المنظمة بعد أن قبلت الأخيرة بالقرارين: (242) و(338) [1].

ومهما يكن من أمر: ففي خضم التطورات التي كانت قد دخلت فيها القضية الفلسطينية نفق الصراع مع بعض القوى العربية، والصراعات الداخلية وخصوصاً على الساحة اللبنانية، بدأت بعض القيادات الفلسطينية تطرح فكرة الاتصال بالأمريكيين والإسرائيليين. ومع ذلك: فإن الإدارة الأمريكية بنت سياساتها تجاه المنظمة بناءً على التعهّد الذي أكّده كيسنجر عام 1975، بعدم الاعتراف الكامل بالمنظمة أو التفاوض معها رسمياً، إلاَّ بعد أن تغيّر الأخيرة مواقفها وتبدي بجلاءٍ متناهٍ قبولها الرسمي بدولة إسرائيل. وعلى الرغم من كل ذلك، فقد اقتنع رئيسا الولايات المتحدة: جيرالد فورد (Gerald Ford) وجيمي كارتر، بأن الاتصالات غير المباشرة مع المنظمة مفيدة، فمنحا وزارة الخارجية الأمريكية الضوء الأخضر، بالسماح لقادة المنظمة بدخول الأراضي الأمريكية والتعبير عن سياسات منظمتهم [2].

---

[1] - محمد شديد، **الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية**، ترجمة: كوكب الريس، القدس، جمعية الدراسات العربية، تموز (يوليه) 1985، ص197-198؛ المسحال، **ضياع أمة**، ص169.

[2] - إيان س. لاشتيك، "**السياسة الإسرائيلية والسياسة الأمريكية الخارجية**"، ترجمة: د. محمد جاد عفيفي، الكويت، مجلة الثقافة العالمية لترجمة الجديد في الثقافة والعلوم المعاصرة، العدد 12، مج 2، أيلول (سبتمبر) 1983، ص23؛ نافع، **الطريق إلى مدريد**، ص59.

والواضح أن الإدارة الأمريكية، أدركت بأنه لا يمكن نجاح جهود التسوية السلمية دون منظمة التحرير؛ فوجهت دبلوماسيتها وسياستها لترويضها رويداً رويداً، ومن خلال عملية استنزاف بطئ لمواقفها السياسية بعد أن بات بمقدورها فهم طبيعة التفكير لقيادة المنظمة، ونمطية العلاقات القائمة بين فصائلها [1].

ومن خلال تتبّع خريطة الاتصالات السرية الفلسطينية مع الإدارة الأمريكية، يتبيّن أن قيادة المنظمة بدأت تتجه إلى الفريق الذي آمن بنظرية المهادنة والتعايش والتسوية، الأمر الذي فسّره اتجاه ياسر عرفات لإصدار أوامره لممثلي المنظمة في عدة دول بفتح قنوات سرية مع الولايات المتحدة، وكذلك استعانة الرئيس جيمي كارتر بعرفات في تأخير عملية الإفراج عن الرهائن الأمريكيين في إيران ليتمكّن من مواجهة خصمه رونالد ريجان في الانتخابات الأمريكية [2]. ويبدو أن القيادة الفلسطينية وتحديداً قيادة حركة فتح، قد بدأت اتصالاتها سواء الرسمية منها أو السرية مع الإدارة الأمريكية بعيداً عن جملة تلك الضغوطات والمتغيّرات؛ فافتتح صلاح خلف (أبو إياد) شخصياً خطوط اتصالات مع جهاز الاستخبارات الأمريكية، وبالذات مع فينيس كونترارو (Venice Contraaro) مسئول مكافحة الإرهاب في الأمن القومي الأمريكي، فعقد معه عدة لقاءات في إيطاليا وإسبانيا وذلك بعد عملية ميونخ الفدائية عام 1972 [3].

وما سبق ذكره يتضّح لنا: أن القيادة الفلسطينية بدأت بسياسة مغازلة الإدارة الأمريكية، بحثاً عن إمكانية الحصول على مدخلٍ تمرُّ منه، ما ينم عن خط سياسي تبنّته تلك القيادة منذ فترة ومضت به قدماً دون الالتفات إلى الخلف، سواء من باب المراجعة السياسية الناقدة لتلك الاتصالات، أو من باب إعادة التقييم وتحديد الأهداف بدقة، والتوافق على التحرّك في اتجاه صياغة واقعية سياسية تستند إلى الثبات الوطني، واستحقاقات السلام المدعومة بأدوات وعوامل الفعل الفلسطيني الثابت بأدواته النضالية سواء العسكرية أم السياسية. فقد كانت ثمة قناتان لاتصال منظمة التحرير بالإدارة الأمريكية، أو مؤسسة لجنة اليهود الأمريكيين ومقررها ستيفن كوهين، **الأولى:** يشجّعها بعض

---

[1] - الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص118.

[2] - بسام أبو شريف، "**ياسر عرفات**"، صحيفة القدس العربي، العدد 5881، السنة العشرون، 2008/5/1.

[3] - هيكل، **سلام الأوهام**، ص101.

الأساتذة الفلسطينيين المقيمين في الولايات المتحدة. **والثانية:** التي كان يشجّعها المستشار النمساوي برونو كرايسكي (Bruno Kreisky) [1].

ولمّا كانت إدارة الرئيس ريجان معنيّة بالانفتاح السياسي الفلسطيني، امتنعت خلال فترة حصار بيروت عن طرح أية مبادرة سياسية، وآثرت التريّث إلى حين رحيل الثورة الفلسطينية من بيروت، وذلك بعد أن تيقّنت تماماً من تدمير البنية العسكرية للمنظمة في جنوب لبنان. وبقي أن نشير إلى مبادرة الرئيس ريجان في 2 أيلول (سبتمبر) 1982، فقد قدّم الأخير مشروعاً متكاملاً عبارة عن خطة للتسوية السلمية في الشرق الأوسط عُرفت بمشروع ريجان، وتضمّنت تلك المبادرة سبع لاءات لأهم عناصر القضية الفلسطينية: لا لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولا للدولة الفلسطينية المستقلة، ولا لحق تقرير المصير، ولا لإزالة المستوطنات، ولا لعودة القدس للسيادة العربية، ولا لانسحاب إسرائيل الكامل [2]. ويبدو أن دوافع الرئيس الأمريكي من وراء طرح مبادرته تلك كانت متعددة أهمها [3]:

1- إضعاف المنظمة ككيان معنوي للفلسطينيين؛ وذلك لحساب طرح الخيار الأردني من جديد على أمل تلين الموقف الإسرائيلي المتصلّب.
2- تقديم حُسن النية للعرب قبل انعقاد مؤتمر القمة العربية في فاس في أيلول (سبتمبر) 1982.
3- إنه لم يطرح مبادرته إلاّ حين شعرت إدارته بضرورة استعادة السيطرة على المجريات الدبلوماسية في الشرق الأوسط، وذلك قبل أن تستولي أطراف أخرى على المبادرة السياسية لتقدّم حلولاً وبدائل عملية.

وظلّ الرئيس ريجان يتجاهل الصراع العربي- الإسرائيلي منذ رفض إسرائيل لمبادرته السالفة الذكر، مولياً اهتمامه الأول لمحاربة الاتحاد السوفيتي، ولم يكن بالإمكان نجاح خطته في الجمع بين إسرائيل والدول العربية الصديقة للولايات المتحدة، في إطار الإجماع الاستراتيجي الذي يقترحه دون تسوية ذلك الصراع. ولذلك لم تتحرّك إدارة ريجان إلاّ تحت

---

[1]- المرجع السابق، ص108.

[2]- يوسف سليمان، **الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي الإسرائيلي**، ط1، بيروت، دار الحقائق، 1984، ص70؛ منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني، **الدورة السادسة عشرة من 14 – 22 شباط 1983 في الجزائر العاصمة**، د. ن، د. ت، ص124-132؛ خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص36-37؛ طاهر شاش، **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية: الآمال والتحديات**. ط1، بيروت، دار الشروق، 1420هـ (1999م)، ص42.

[3]- يخلف، "**حرب 1982**"، ص120.

زخم الانتفاضة الفلسطينية؛ فقام جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي، بعدة زيارات إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة في محاولةٍ منه لإيجاد قيادة بديلة لمنظمة التحرير من بين شخصياتها. وكان الهدف من تلك التحرّكات إنقاذ إسرائيل من نفسها بعد أن عجزت عن إخماد الانتفاضة بالقوة، وتجاهلت ما يقتضيه الموقف من ضرورة تقديم حل سياسي للصراع [1]. بل وأكثر من ذلك، فقد أضاف الكونجرس الأمريكي في آب (أغسطس) 1988، شرطاً آخر بضرورة أن تُعلن منظمة التحرير رسمياً نبذها للإرهاب (الكفاح المسلح) [2].

وحسب ما ذكره مروان كنفاني أحد المقربين من عرفات، أنه لمَّا سأل كل من ياسر عرفات وصلاح خلف **عن السبب الذي دفعهما لانتهاج طريق التسوية السلمية التفاوضية، وفق بعض مبادرات السلام التي كانت قد طُرحت؟**. أجاباه الاثنان بنفس الإجابة: بأنه تمَّ البدء بالتفكير في ضرورة انتهاج هذا الطريق وهما على ظهر الباخرة التي أقلتهما من بيروت بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982. وحسب كنفاني أيضاً: إنه كان على قناعة تامة، بأن كافة أفكار ومبادرات السلام والتي بدأت جديّاً في عام 1988 بفتح الحوار الأمريكي الفلسطيني، لم تكن نتيجة قناعة أو اهتمام لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، ووضع حد للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وفق القرارات الدولية على الرغم من الكفاح المستمر والتضحيات الكبيرة التي قدّمها الشعب الفلسطيني خلال سنوات النصف الأخير من القرن الماضي، بل ارتبطت تلك المحاولات تاريخياً بمجمل التطورات والخطط الإستراتيجية الدولية، المرسومة لمنطقة الشرق الأوسط ككل [3].

ولمَّا كانت منظمة التحرير تشعر بالخطر من أن تُصبح في وضعٍ هامشي، بعد أن اكتسبت الانتفاضة قوة دافعة، وكانت تتعرّض للضغط من كافة الدول العربية والسوفييت على حدٍّ سواء، قبِلت في نهاية المطاف بالشروط الأمريكية، ومن ثمَّ بدأ الحوار بينها وبين الإدارة الأمريكية [4].

---

[1]- شاش، **مفاوضات التسوية النهائية**، ص43.

[2]- المسحال، **ضياع أمة**، ص169.

[3]- كنفاني، **سنوات الأمل**، ص217.

[4]- وليام كوانت، **عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967**، ط1، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1414هـ (1994م)، ص347.

وحسب ما ذكر وليام كوانت (William Quant) مستشار الرئيس كارتر، أنه ومنذ نيسان (أبريل) 1988، كانت ثمة مجموعة من زعماء اليهود الأمريكيين، قد بدأت استقصاء فكرة عقد اجتماع لها مع منظمة التحرير لصياغة بيان بالتزام المنظمة بتسوية سلمية مع إسرائيل، وأن تقوم الحكومة السويدية بترتيب هذا الاجتماع. وكان وزير الخارجية السويدي وقتذاك ستين أندرسون (S. Anderson) صديقاً لإسرائيل، ولكنه شعر بالاشمئزاز مما شاهده خلال زيارة قام بها إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، وشاهد بنفسه بشاعة الطريقة التي تتعامل بها إسرائيل مع الفلسطينيين؛ فشرع في محاولةٍ تهدف إلى بناء الجسور بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وكانت الفكرة مبنيّة على أن ينظّم السويديون اجتماعاً مبدئياً بين بعض قادة منظمة التحرير وبعض الشخصيات اليهودية، وكانت الإدارة الأمريكية على علمٍ مسبق بتلك المحاولات ولم تعترض عليها. وبالفعل عُقد اجتماعاً سرياً في استوكهولم بين وفدٍ يهودي برئاسة: ريتا هاوزر رئيسة المركز الدولي الأمريكي للسلام في الشرق الأوسط والذي يتخذ من تل أبيب مقراً له، والمحامية في نيويورك، وعضوية كل من: دورورا كاس المدير التنفيذي لمركز الشرق الأوسط للسلام، وستانلي شاينباوم الخبير الاقتصادي وصاحب دار نشر في لوس أنجلوس الأمريكية، ومناحيم روزينسافت أحد الناجين من عملية الإبادة (المحرقة)، وأ. ل. يودوفيتش أستاذ تاريخ الشرق الأوسط في جامعة برنستون الأمريكية، حيث قاموا كلهم بالاجتماع سراً مع خالد الحسن ممثل المنظمة والوفد المرافق له. وتمَّ في نهاية الاجتماع التوقيع على بيان مشترك، تمَّ تحريره على الأوراق الرسمية الخاصة بوزارة الخارجية السويدية في غرفة خاصة بأحد المطاعم باستوكهولم، حيث تضمّن البيان المشترك، رغبة منظمة التحرير بالاعتراف بحق إسرائيل في العيش ضمن حدود آمنة، ونبذ الإرهاب (الكفاح المسلح) بكل أشكاله، والقبول بقرارات الأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية، على أن يكون القرارين: (242) و(338) أساساً للمفاوضات مع إسرائيل حول السلام الشامل [1].

وفيما بعد أرسلت الهيئة الدبلوماسية السويدية عضوٌ منها إلى واشنطن، لعرض نص البيان المشترك على شولتز والإدارة الأمريكية، وبالرغم من أن شولتز قد أعلن ارتياحه للبيان المذكور، إلاَّ أنه استمر مع ذلك في موقفه المتشدد حول مسألة الحوار مع المنظمة. ومن جانبها

[1]- المرجع السابق، ص347-348.

أرسلت منظمة التحرير في آب (أغسطس) 1988 نصاً للبيان الذي يمكن أن تصدره المنظمة حتى تقبله الإدارة الأمريكية، فكان كما يلي:

"مساهمةً منها في البحث عن سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، اجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقررت إصدار البيان الرسمي التالي:

1- **إنها مستعدة للتفاوض على تسوية سلمية شاملة للصراع العربي – الإسرائيلي، على أساس قراري الأمم المتحدة: (242) و(338).**
2- **تعتبر اللجنة التنفيذية عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة إطاراً ملائماً للتفاوض على تسوية سياسية، وفي نهاية المطاف تحقيق السلام في الشرق الأوسط.**
3- **تسعى المنظمة إلى إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والعيش بسلام مع جيرانها واحترام حقهم في العيش بسلام.**
4- **تندد المنظمة بالإرهاب بجميع أشكاله، وهي مستعدة لتعليق جميع أشكال العنف على أساس متبادل، بمجرد بدء المفاوضات تحت رعاية مؤتمر دولي".**

واستكمالاً لنص البيان الذي أرسلته المنظمة للإدارة الأمريكية، استطرد النص بالقول: **"إن جميع هذه النقاط منبثقة عن التزام المنظمة بالمبادئ التالية: جميع دول المنطقة – بما فيها إسرائيل والدولة الفلسطينية – لها الحق في العيش بسلام ضمن حدود آمنة معترف بها دولياً، كما أن جميع شعوب المنطقة – بمن فيهم الإسرائيليون والفلسطينيون – يجب أن يتمتّعوا بحق تقرير المصير، كما يجب ألاَّ تنتهك أية دولة حقوق الآخرين أو تستحوذ على الأرض بالقوة، أو تقرر مستقبلها بالقسر والإكراه. وإن قبول إسرائيل لهذه المبادئ نفسها هو شرط مسبق لمفاوضات ذات معنى"** [1].

ويبدو أن القاهرة اندهشت من سرعة الاتفاق في استوكهولم، فقد كانت تعلم بأمر اللقاء الذي حدث، لكنها لم تكن تتصور توصّله إلى نتيجة بهذه السرعة. وعندما أُخطر الدكتور أسامة الباز المستشار السياسي للرئيس المصري بأمر التوصّل إلى اتفاق، احتج لأن مصر لم تُخطر به إلاَّ بعد التوقيع عليه [2].

---

[1]- المسحال، ضياع أمة، ص170-171.

[2]- هيكل، المفاوضات السرية، ص212.

وفي الوقت نفسه انفتح طريق آخر للدبلوماسية السرية، لاستطلاع الصيغ التي قد تتفق عليها منظمة التحرير والإدارة الأمريكية على أن تكون سرية في البداية، مما يلبي الاحتياجات السياسية للطرفين لبدء المحادثات. فجاءت القوة الدافعة لهذه المبادرة من جانب شخصية فلسطينية، تحمل الجنسية الأمريكية يُدعى محمد ربيع الخبير الاقتصادي، وذلك بعد وقتٍ قصير من إعلان العاهل الأردني قراره بقطع الروابط القانونية مع الضفة الغربية. وكان ربيع يعتقد بأن المنظمة ستكون الآن مستعدة لقبول الشروط الأمريكية. لو اطمأنت مقدماً إلى أن حواراً رسمياً سوف يتبع ذلك، بالإضافة إلى الإعراب عن التأييد الأمريكي بشكلٍ ما لفكرة تقرير مصير الفلسطينيين [1].

وكانت المسألة المثارة بالنسبة للإدارة الأمريكية، هي ما إذا كانت ستفصح عمَّا ستقوله مقابل قبول منظمة التحرير للقرار (242)، واعترافها بحق إسرائيل في الوجود، ونبذها للإرهاب. وفي 16 أيلول (سبتمبر) 1988، ألقى شولتز خطاباً هاماً أمام مجموعة موالية لإسرائيل في مزرعة واي بولاية ميريلاند، وشرح السبب في أن الولايات المتحدة لن تؤيد فكرة تقرير المصير للفلسطينيين إذا كان ذلك يعني حقاً تلقائياً في إقامة دولة. ومع ذلك فإنه أضاف قائلاً: إنه في المفاوضات سيكون الفلسطينيون أحراراً في أن يطالبوا بالاستقلال، ولكن المفاوضات هي الأمر الأساسي. ونظراً لتصاعد مشاعر الإحباط عند الفلسطينيين والأمريكيين، سمح شولتز بإرسال رسالة شفوية إلى محمد ربيع لنقلها إلى عرفات في 23 أيلول (سبتمبر)، تفيد بأن الإدارة الأمريكية تلّقت المبادرة الفلسطينية بالترحيب وترى بأنها محاولة جادة، مما يعني بأن تلك الإدارة ترى ذلك الأمر ايجابياً، وأن المحادثات بين الطرفين سوف تبدأ حال موافقة منظمة التحرير على الشروط الأمريكية.

وفي محاولةٍ لتفادي فشل المبادرة الأمريكية، قدّمت المنظمة لمحات من خططها؛ ففي 19 تشرين أول (أكتوبر) كشفت المنظمة عن الموقف الذي تعتزم اتخاذه في الاجتماع المقبل للمجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة، وقالت إنها سوف تقبل مبدأ الحل القائم على وجود دولتين استناداً إلى قبولها لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (181) لعام 1947، الذي دعا إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين، كما ستقبل المنظمة القرارين الدوليين: (242) و(338) كأساسٍ للمؤتمر الدولي، في مقابل الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني بما

[1]- كوانت، **عملية السلام**، ص348.

فيه حقه في تقرير المصير، وسوف تشجب المنظمة أيضاً الإرهاب. وبعد اعتماد هذه المواقف رسمياً ستصدر المنظمة البيان الذي أرادته الإدارة الأمريكية، ثمَّ تقدّم الأخيرة ردودها بعد ذلك [1].

وبناءً على ذلك: كان من المتوقع ظهور عدة مشاكل؛ فمنظمة التحرير كانت لا تزال مصرَّة على القبول الأمريكي لتقرير المصير الفلسطيني كثمنٍ لقبول القرار (242)، وإذا كانت المنظمة تشجب الإرهاب فإنها لم تكن مستعدة لنبذه، كذلك لم تُشر المنظمة صراحةً إلى حق إسرائيل في الوجود. وبعد فترة قصيرة من تلقّي هذه الرسالة، أبلغ الأردنيون الإدارة الأمريكية أن عرفات لم يعد مصرَّاً على الاعتراف بحق تقرير المصير، وأنه إذا أمكن تحقيق الانسحاب الإسرائيلي مع إلغاء المطالبة القانونية بالضفة الغربية من جانب الأردن، سيصبح الفلسطينيون السلطة الحاكمة في أي أرضٍ تجلو عنها إسرائيل [2].

وفي خطوةٍ لاحقة تقدَّم عرفات بطلبٍ إلى السفارة الأمريكية في تونس، طالباً الحصول على تأشيرة دخول إلى الأراضي الأمريكية؛ لإلقاء خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولكن شولتز اتخذ قراراً برفض الموافقة على منح التأشيرة له بدعوى أن المنظمة جماعة إرهابية، وذلك بهدف زيادة الضغط على عرفات للموافقة على الشروط الأمريكية، وقبول النص الأمريكي وإدخاله ضمن خطاب عرفات أمام الجمعية العامة، مما أدّى بالفعل إلى قبول المنظمة للنص الأمريكي. وبعد انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة في الجزائر في 15 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1988، وبعد نجاح عرفات في دفع برنامجه السياسي المذكور أخذت المبادرة السويدية تعطي بعض الثمار؛ فتمَّ الاتفاق على عقد اتفاق علني بين الزعماء اليهود الأمريكيين وعرفات في استوكهولم، يصدر فيه بيان يفسّر قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الأخيرة، وقبل الاجتماع اتصل وزير الخارجية السويدية أندرسون بشولتز، وأقنعه بإصدار التأشيرة لعرفات. ففي 3 كانون أول (ديسمبر) 1988 وفي رسالة من شولتز لأندرسون، وافق فيها شولتز على طلب أندرسون، مع نصٍّ بما يجب على عرفات قوله في الجمعية العامة بالحرف الواحد لتلبية الشروط الأمريكية. وكان البيان الذي اقترح شولتز أن تصدره المنظمة- مثلما نقله أندرسون إلى عرفات- كالتالي: "**ترغب اللجنة التنفيذية**

---

[1]- المرجع السابق، ص349.

[2]- المرجع السابق، ص349-350.

لمنظمة التحرير الفلسطينية – كمساهمةٍ منها في البحث عن سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، أن تصدر البيان الرسمي الآتي:

1- **إنها مستعدة للتفاوض مع إسرائيل على تسوية سلمية شاملة للصراع العربي–الإسرائيلي، على أساس قراري الأمم المتحدة: (242) و(338).**
2- **إنها تتعهّد بالعيش بسلام مع إسرائيل وجيرانها الآخرين، واحترام حقوقهم بالوجود بسلام ضمن حدود آمنة معترف بها دولياً، مثلما ستفعل الدولة الديمقراطية الفلسطينية التي تسعى إلى إقامتها في الضفة الغربية وقطاع غزة.**
3- **إنها تدين إرهاب الفرد والجماعة والدولة في جميع أشكاله، ولن تلجأ إليه.**
4- **إنها مستعدة لوقف جميع أشكال العنف على أساس متبادل حال بدء المفاوضات".**

ويبدو أن عرفات كان قد واجه بعض المعارضة داخل اللجنة التنفيذية للمنظمة، لفكرة استخدام الصياغة اللغوية نفسها التي قدّمها إليه شولتز عن طريق أندرسون، لذلك فقد أبلغ عرفات أندرسون أنه سيستخدم صيغة شولتز عند إلقاؤه خطابه أمام الجمعية العمومية، على أن تأتي موزّعة على أجزاء الخطاب المختلفة. ويبدو أن الأمريكيين لم يكونوا راضين على خطابه هذا، لأن عرفات لم يذكر شكل محدد للمفاوضات مع إسرائيل أو حقها في الوجود، ولم ينبذ الإرهاب مكتفياً بشجبه فقط، ولذلك لم يوافق شولتز على اعتبار خطاب عرفات مستوفياً للشروط الأمريكية كنوعٍ من الضغط. وفي اليوم التالي لخطاب عرفات، دخلت بعض العواصم العربية على الخط؛ فقد ضغط الكثيرون على عرفات مثل: الملك حسين العاهل الأردني، والرئيس المصري حسني مبارك، والسعوديون، وكذلك المسئولون السويديون، وأفراد أمريكيون لإقناعه بنطق ذات الكلمات المحددة التي يصر عليها شولتز. وكان للدور المصري أثرٌ مهم في إقناع عرفات، فقد اتصّل الرئيس مبارك هاتفياً بوزير خارجيته عصمت عبد المجيد في جنيف، وطلب منه التباحث مع عرفات لعقد مؤتمر صحفي، وإبلاغه بأن هذه الفرصة لا ينبغي أن تُفوّت لأنها لن تتكرر ربما بعد سنوات طويلة؛ فوعد عرفات وزير الخارجية المصري بالاستجابة للمطالب الأمريكية. الأمر الذي حدث بالفعل؛ ففي 14 كانون أول (ديسمبر) عقد عرفات مؤتمراً صحفياً في فندق انتر كونتيننتال (Inter Continental) بجنيف، قال فيه وباللغة الإنكليزية حتى لا يكون هناك احتمال لسوء الفهم عند الترجمة: "**أمس** (أي في خطابه أمام الجمعية العامة) **أشرتُ أيضاً إلى قبولنا للقرارين: (242) و(338) كأساسٍ للمفاوضات مع إسرائيل في إطار المؤتمر الدولي ... كما**

كان واضحاً في خطابي أمس، أننا نعني... حق جميع الأطراف المعنية بنزاع (بصراع) الشرق الأوسط في العيش في سلام وأمن. وكما ذكرت بما في ذلك دولة فلسطين وإسرائيل والدول المجاورة الأخرى، وذلك وفقاً للقرارين: (242) و(338). وبالنسبة للإرهاب فلقد نبذته أمس بصريح العبارة، ومع ذلك فإنني أكرر هنا للعلم به وتسجيله، أننا ننبذ كليةً وبشكل مطلق كل أشكال الإرهاب بما في ذلك إرهاب الفرد والجماعة والدولة".

وبعد المؤتمر الصحفي لعرفات، اعتبر شولتز أنه حصل على انتصارٍ باهر، ونقل في مذكراته تعليقاً لصحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية (New York Times) قالت فيه: "**إن اللاءات الثلاثة الشهيرة في مؤتمر الخرطوم سنة 1967، تحولت في جنيف لتصبح (نعم) – ثلاث مرات أيضاً**".

وبعد ساعات معدودة من مؤتمر عرفات الصحفي بحسب فروق التوقيت بين سويسرا والولايات المتحدة، قام هنري كيسنجر بزيارة مفاجئة للبيت الأبيض وعقد اجتماعاً مغلقاً فيه، وبعد خروجه منه، أعلنت الإدارة الأمريكية موافقتها على فتح الحوار مع منظمة التحرير على مستوى السفير الأمريكي بولتيرو (Boltaro) في تونس. فقد اتصل شولتز شخصياً بعرفات حيث شكره على شجاعته في اتخاذ القرارات، وأن الولايات المتحدة مهتمة بإيجاد حل عادل في الشرق الأوسط، وأبلغه بالقرار الأمريكي بفتح حوار مع المنظمة من خلال السفارة الأمريكية في تونس، كما سبق الإشارة. ومنذ ذلك التاريخ رفعت الإدارة الأمريكية الحظر الذي كان مفروضاً على التعامل مع المنظمة، وبدأ الحوار الرسمي بين الجانبين بعد أن قدّمت الأخيرة كل ما في جعبتها من تنازلات عن المطالب الفلسطينية الأساسية، ولم تحصل إلاَّ على وعودٍ ضبابية غير واضحة أو ملموسة. ويبدو أن ذلك الحوار لم يدم طويلاً بعد أن قطعته الإدارة الأمريكية في حزيران (يونيه) 1990، مع بداية حكم الرئيس جورج بوش وقبل أن يُسفر عن أية نتيجة، متذرّعة بالعمل الفدائي الذي تمَّ شنه بواسطة الهجوم بالزوارق البحرية بالقرب من شواطئ تل أبيب، من قِبل مجموعة أبو العباس المدعومة من العراق، ولم تقم منظمة التحرير بإدانة تلك العملية رغم إعلانها بعدم المسئولية عنها. وقد جاءت تلك التطورات في وقتٍ تزايد فيه اليأس لدى منظمة التحرير، بسبب الفشل الأمريكي في رعاية مبادرات للمفاوضات مع إسرائيل بشأن الأراضي المحتلة، وبسبب استعداد موسكو السماح بهجرة اليهود السوفييت الضخمة، حيث توجه الآلاف من اليهود الروس بمتوسط 10,000 في الشهر إلى إسرائيل؛ فأصبح هؤلاء على الفور عاملاً هاماً في الصراع من أجل

السيطرة على الأراضي. ومهما يكن من أمر: لم يتم استئناف الاتصالات بين الجانبين الأمريكي- الفلسطيني إلاّ في أيلول (سبتمبر) 1993، عند توقيع اتفاق إعلان المبادئ بين المنظمة وإسرائيل [1].

وحسب مروان كنفاني: كان عرفات بعد قطع الاتصالات الفلسطينية الأمريكية، قد شعر بخيبة أمل ومرارة وعبّر عن ذلك مراراً في الاجتماعات الفلسطينية وفي وسائل الإعلام، بأن الإدارة الأمريكية قد خدعته مرة أخرى على غرار خديعتها له عام 1982 بضمان سلامة الفلسطينيين ومخيمات اللاجئين في لبنان بعد خروجه منه، وأن تلك الإدارة قد جرّدته من أهم الأوراق التي كانت لديه وهي الاعتراف بإسرائيل والقرارين الدوليين: (242) و(338)، نظير ثمنٍ بخس هو فتح حوار غير جدّي مع منظمة التحرير ومن ثمَّ إلغاء هذا الحوار [2].

يتضح مما سبق بيانه: أن عرفات الذي خُدع مرتان من قِبل الولايات المتحدة وباعترافه شخصياً بذلك، لم يتعلّم من هذين الدرسين بل نجده فيما بعد لا يألو جهداً في ترقيع اتصالاته مع الأمريكيين، وباتت كل تصرفاته وتحركاته المستقبلية مبنيّة على وهم نجاح تلك الاتصالات التي لا طائل من ورائها، وما تخبئه له الأقدار والحظ معاً.

بل وأكثر من ذلك: فإن عرفات في خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف، وهو يُعلن مبادرة سلام الشجعان، ارتكب خطأً تاريخياً لا يجوز لرجلٍ بحجمه أن يقع فيه، وكان عليه تداركه سريعاً، عندما قال في خطابه: "**... أن شهادة الميلاد الوحيدة لقيام إسرائيل، هي القرار (181) الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ 1947/11/29 ... وهو ينص على إقامة دولتين في فلسطين، واحدة عربية فلسطينية والثانية يهودية ...**" [3]. فإذا كان عرفات الذي يمثّل السياسة الفلسطينية، قد قبِل وأقرَّ رسمياً بالقرار (181)، وبما أنه وافق على أن الدولة العربية المنبثقة عن هذا القرار هي دولة فلسطينية، فإنه يكون بذلك قد أقرَّ واعترف بأن الدولة الثانية المنبثقة عن هذا القرار هي دولة يهودية، لأنه لم يردفها بالقول:

---

[1] - المرجع السابق، ص350-353؛ **مجلة فلسطين الثورة**، العدد 803، 1990/7/1، ص4-5؛ لورانس، **اللعبة الكبرى**، ص561-562؛ هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل** (3)، ص214، 229؛ صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص894؛ كنفاني، **سنوات الأمل**، ص231-233؛

*Smith, **Palestine and the Arab-Israeli Conflict**, p.* 280.

[2] - كنفاني، **سنوات الأمل**، ص233-234..

[3] - حجازي، **أيام فلسطينية**، سلسلة دراسات (12)، ص44.

والثانية دولة يهودية التي هي إسرائيل. ولذلك كان عليه تجاهل ذكر مصطلح الدولة اليهودية مجّردة، دون إردافها بمصطلح دولة إسرائيل. كما كان عليه التأكيد، بأن اعترافه بتلك الدولة لا يعني الاعتراف بمسماها الاثني؛ تداركاً لعدم استغلال هذا المسمّى لاحقاً من قِبل الساسة الإسرائيليين. فعرفات بذلك وهو رأس الهرم الفلسطيني، وافق رسمياً وفي خطابٍ علني أمام أعلى مؤسسة دولية، بأن إسرائيل دولة يهودية بكل ما يترتّب على ذلك من تبعات، بصرف النظر عن النيّات.

ولمَّا كان عام 1988 هو موسم الحسومات السياسية الفلسطينية، أو إن جاز لنا التعبير عام الاوكازيون السياسي الفلسطيني؛ فبعد فترة من زيارة عرفات لجنيف توجّه الأخير إلى باريس في عام 1989؛ لمقابلة الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران (Francois Mitterrand) الذي استقبله في قصر الاليزيه استقبال رؤساء الدول، وبعد ذلك اللقاء قابل عرفات وزير الخارجية الفرنسي رولان دوما (Roland Dumas). وطبقاً لرواية محمد حسنين هيكل: فإن دوما انتحى بعرفات وقال له: "**إنني أريد أن أتحدث إليك كصديق؛ فالرئيس ميتران قابلك رسمياً، رغم إن ذلك سوف يكلفه كثيراً أمام الرأي العام الفرنسي الذي لم يتهيّأ بعد لاستقبالك رسمياً في باريس، وعلى مستوى رئيس الدولة**". ثمَّ اقترح على عرفات بأن يقدّم مقابلاً لميتران نظير ما قام به تجاهه قائلاً له: "**أعطِ للرئيس** (أي ميتران) **شيئاً يستطيع أن يبرزه في وجه من سوف ينتقدونه، لأنه قدّم لك اعتراف فرنسا بدون مقابل. إنك أعطيت كثيراً لشولتز، ومن حق ميتران عليك أن تساعده ...**". وكان اقتراح دوما لعرفات، بأن يُعلن تخليه عن مواد الميثاق الوطني الفلسطيني الخاصة بإسرائيل مثل: عدم الاعتراف بها وتدميرها ... الخ؛ فأعلن عرفات استعداده للقيام بذلك على الفور أمام الصحفيين المتواجدين أمام مكتب وزير الخارجية الفرنسي. ثمَّ سأل عرفات عن كلمة باللغة الفرنسية تؤدي المعنى الذي يؤيده دوماً؛ فاقترح عليه الأخير أن يقول للصحفيين: "**إنه يعتبر ميثاق منظمة التحرير Caduc**" أو "**CADUQUE**" (أي: لاغٍ) للتأكيد بأن شرعة منظمة التحرير التي تقول بتدمير دولة إسرائيل باتت لاغية. فهمس عرفات في أذن إبراهيم الصوص مندوب منظمة التحرير في باريس الذي كان معه في الاجتماع، عن معنى تلك الكلمة باللغة العربية بالضبط، فردَّ عليه: بأنها تعني "**ملغي وليس له مفعول**"؛ فاستعمل عرفات الكلمة الفرنسية Caduc، وكررها مرتين بشأن الميثاق الوطني الفلسطيني [1].

[1]- هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل (3)، ص215-216.

وكان دوما يُعتبر مهندس العلاقات الفرنسية مع الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، بقوله: إن الرئيس ميتران لم يكن يرفض فكرة زيارة عرفات إلى فرنسا، لكنه كان يخشى غضبة اللوبي اليهودي. فحسب قول دوما: "**كان اللوبي اليهودي، كما يسميه ميتران نفسه يعمل بكد. كانت الضغوط كبيرة جداً حين أعلنتُ أنني سأقابل عرفات خلال زيارته البرلمان الأوروبي في أيلول (سبتمبر) 1988، وحصلت من الرئيس ميتران بعد محادثات صعبة على إذنٍ باستقباله**" [1].

ويتضح مما سبق بيانه: أن فرحة وبهجة عرفات باستقباله في باريس، واجتماعه برأس الهرم السياسي الفرنسي الرئيس ميتران جعلته يتخذ قراراً ذا صبغة قانونية قبل أن يكون له صبغة سياسية؛ فالمؤسسة الوحيدة التي بإمكانها تعديل أو إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني هي المجلس الوطني الفلسطيني ولا أحد سواها، لذلك لم يكن من حق ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة أن يتخذ قراراً خطيراً يخص الميثاق دون الرجوع لذلك المجلس. ولكن على ما يبدو، فإن النشوة الغامرة التي كانت تعتلي قسمات وجهه لاعتراف فرنسا به وبمنظمته، جعلته يتفرّد باتخاذ قرارٍ خطير، وذلك باستخدام مصطلحٍ أخطر لا يعني مجرد التعديل في مواد الميثاق بل إلغاؤه واعتباره كأن لم يكن.

وكنتيجة منطقية لِما تمَّ اتخاذه من قرارات حاسمة في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، بدأ الحوار الأمريكي الفلسطيني بعد أن تبيّن للإدارة الأمريكية أنها لا تستطيع المضي في تجاهل المبادرة الفلسطينية للسلام التي لقيت قبول المجتمع الدولي كله ما عدا إسرائيل. وببدء ذلك الحوار تكون الولايات المتحدة قد صحّحت جزءاً من سياستها تجاه الشرق الأوسط، فلم يكن من المنطقي أن تظل دولة عظمى كالولايات المتحدة على صلة بأحد الطرفين المباشرين في الصراع دون الآخر. وكان الذي يحول دون الاتصال الأمريكي الفلسطيني من قبل عقبات كثيرة، زالت نتيجة الانتفاضة الفلسطينية وجعلت التوجّه السياسي الفلسطيني الجديد ممكناً، بل أدّت إلى تحقيق اللقاء الأمريكي الفلسطيني. ويبدو أن موافقة الإدارة الأمريكية على الحوار، تعني إقراراً جزئياً بسلامة الموقف الفلسطيني. وفي هذا الصدد ترد بعض التساؤلات التي بحاجة إلى إجابة عنها وتتضمن: (**ما هي أهداف الحوار**

---

[1]- انظر: موقع دار بابل للدراسات والإعلام، "في كتابه "لكمات وجروح" وزير الخارجية الفرنسي السابق رولان دوما: إسرائيل تسيطر على فرنسا ... وتخطئ حيال الأسد"؛ http://www.darbabl.net/show_book.php?id=155

الأمريكي الفلسطيني؟ وما الذي طلبته الإدارة الأمريكية من منظمة التحرير الفلسطينية؟ وإلى أي مدى استجابت تلك الإدارة لمستلزمات التسوية السلمية القائمة على الموافقة على قرارات المجتمع الدولي التي صدرت بشأن القضية الفلسطينية، ابتداءً من قرار تقسيم فلسطين عام 1947 وانتهاءً بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني؟).

وعلى الرغم من صعوبة الإجابة على تلك التساؤلات، فإن الإجابة عنها دفعة واحدة، تكمن في الخشية من أن يكون الهدف الأمريكي من وراء الحوار مع منظمة التحرير، هو محاولة وضع الأخيرة ووراءها السند العربي في إطار الخريطة أو التصوُّر الإسرائيلي؛ فالمنظمة قد ذهبت في توجهها الجديد إلى المدى الذي لا يمكن لها بعده أن تقدّم أي تنازل آخر. كما أنها أكّدت جدّية الالتزام بالتوجّه على نحو ما اقتنعت به الإدارة الأمريكية نفسها بقبول إجراء الحوار مع المنظمة، كما إن واشنطن باتت أكثر إدراكاً لطبيعة الانتفاضة الفلسطينية التي وضعت بعضاً من يهود الولايات المتحدة أنفسهم في موقف حرج [1].

وفيما يخص الموقف الأوروبي من منظمة التحرير فقد بقي مذبذباً، وانتهجت الدول الأوروبية سياسة ذيلية للولايات المتحدة في كافة المواقف التي يمكن استنتاج تشابهها وتماثلها، وهو السلوك الأوروبي الذي لا زال متبعاً إلى يومنا هذا؛ ليعبر عن العجز في استقلالية وتوحيد الموقف الأوروبي، رغم مصالحها العديدة بمنطقة الشرق الأوسط وتأثير الصراع الدائر عليه، وعلى الرغم من العلاقة التاريخية التي تربط أوروبا بالمنطقة التي تعتبر بوابة لها ومصدراً لمطامعها الاقتصادية. ومع ذلك وبالرغم من تلك الحالة الذيلية التابعة تجاه القضية الفلسطينية، فإن ذلك يختلف على صعيد العلاقات مع منظمة التحرير، وهذا الاختلاف يأتي لأن كل دولة أوروبية تتعامل بوجهة نظر فرديّة تتوافق مع سياساتها ورؤيتها خارج الجماعة الأوروبية، بالإضافة لانقسام أوروبا وقتذاك بين الاشتراكية والرأسمالية في الانحياز والانتماء [2].

ولقد أثارت العلاقة بين منظمة التحرير ودول أوروبا الغربية، خلافات بين الفصائل الفلسطينية المنضوية تحت جناح المنظمة، فقد حاولت حركة فتح الاستفادة من الموقف الأوروبي الغربي المتطور نسبياً عن الموقف الأمريكي التي أصدرت بياناً، أكّدت فيه على أنه لن

---

[1]- نافع، **الطريق إلى مدريد**، ص59-60.

[2]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص122-123.

يكون حل دائم إلاَّ في إطار تسوية شاملة، تترجم في الواقع حق الفلسطينيين في أن يكون لهم وطن. مما أدّى إلى تمكّن المنظمة من تطوير علاقاتها مع الدول الأوروبية الغربية، ونجحت في تنظيم أول زيارة لياسر عرفات إلى العاصمة النمساوية فيينا عام 1979 لإجراء محادثات مع أقطاب الاشتراكية، وهو الأمر الذي تمَّ تفسيره حينذاك، بأنه محاولة لفتح ثغرة في جدار كامب ديفيد، وذلك من خلال تكريس الدور الأوروبي، والتأكيد على أن الفلسطينيين موجودون على الساحة التي أرادت كامب ديفيد تجاوزهم. في الوقت الذي اعترض فيه اليسار الفلسطيني على تلك الزيارة، بحجة أن أوروبا الغربية لن يكون بمقدورها تقديم موقف متقدّم عن الولايات المتحدة، ولكن حركة فتح رفضت ذلك التبرير بحجة وجود موقف أوروبي غربي متميّز إلى حدٍّ ما عن الموقف الأمريكي، بناءً على تباين مصالح الطرفين في المنطقة العربية. وبقيت حالة المد والجزر بين منظمة التحرير والمنظومة الأوروبية الغربية، حتى تفكك المنظومة الاشتراكية عام 1991، والتي أدّت إلى إقامة علاقات متطورة أكثر تقدماً مع أوروبا عموماً [1].

ومما سبق بيانه في هذا الفصل نستنتج ما يأتي:

- إن الاتصالات السرية بين القيادة الفلسطينية تحت مسمياتها المختلفة والإسرائيليين، وحتى تاريخ توقيع اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) عام 1993، كانت كلها تنصب حول المبادئ التي أعلنها شامير في مبادرته عام 1989 والتي مثّلت إطاراً للحلول المقترحة، مما يعني أن القيادة الفلسطينية ومنذ الخروج من بيروت بدأت ثوابتها الوطنية تتآكل رويداً رويداً؛ لتجد نفسها في نهاية المطاف وقد سُلبت كل مقوّمات الصمود أمام التعنت الإسرائيلي، والرضوخ لمطالبه السياسية.
- إن الإدارة الأمريكية أدركت بأنه لا يمكن نجاح جهود التسوية السلمية دون منظمة التحرير؛ فوجهت دبلوماسيتها وسياستها لترويضها رويداً رويداً، ومن خلال عملية استنزاف بطئ لمواقفها السياسية، بعد أن بات بمقدورها فهم طبيعة التفكير لقيادة المنظمة، ونمطية العلاقات القائمة بين فصائلها.

[1]- المرجع السابق، ص123.